

مطلوب دعم مؤسسات الدولة لا الزعامات الطائفية الثقافة السياسية تعزز تطوّر المجتمع والدولة

تجمع الآراء حول العلاقة الوثيقة بين مستوى ثقافة الانسان وطريقة تعبيره السياسي، بما يعكس مدى تطور المجتمع او عدمه. في ماضي التخلف البعيد، كان الزعيم يعبد ويؤله وتقدم له الذبائح. مع التطور، ساد في الدول المتحضرة تقديس المبادئ لا الاشخاص، ودعم مؤسسات الدولة التي تخدم الجميع لا الزعماء

البحث الذي اعده رئيس دائرة امن عام الجنوب الثانية الرائد علي حلاوي، المجاز في الحقوق اللبنانية، في مناسبة ترقبته من رتبة نقيب الى رائد، يحمل عنوان "الثقافة السياسية واثرا في تطبيق الديمقراطية في لبنان". يتمحور البحث حول دور الثقافة السياسية باعتبارها جزءا من الثقافة العامة للمجتمع اللبناني، ودورها في ارساء الديمقراطية والاصلاح السياسي، والتركيز على معوقات هذه الثقافة السياسية الموروثة، واهمها الطائفية السياسية وتبعاتها وانعكاسها على موضوع المواطنة والهوية والانتماء وثقافة الاستقطاب والتبعية للخارج.

"الامن العام" التقت الرائد حلاوي وحوارته في العناوين العريضة للبحث.

■ بداية، ما تعريف الثقافة السياسية؟
□ تعددت التعريفات حول مفهوم الثقافة السياسية. هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع حيث يشكل ابناء المجتمع مجموعة من القيم والتوجهات في اتجاه النظام السياسي بكل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وفي اتجاه حقوقهم وواجباتهم نحو النظام السياسي السائد. وقد عرفها العالم غابرييل الموند بانها: "مط

الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة، والتي يشترك فيها افراد النظام السياسي". كما اعتبر اخرون ان "الثقافة السياسية تكونت من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد باعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي".

■ ما هي انواع او امط الثقافة السياسية؟
□ الثقافة السياسية في ميزان العالم الموند ليست محصورة بشكل واحد. فقد تكون ايجابية تحكمها قيم التسامح والوفاق والمشاركة والمساواة، وقد تكون سلبية تحكمها سلوكيات الاقصاء والتهميش وعدم المبالاة. برزت في العالم ثلاثة امط من الثقافة السياسية، هي:
• ثقافة سياسية ضيقة، متفوقة.
• ثقافة سياسية تابعة، خاضعة.
• ثقافة سياسية مشاركة.
النمط الاول، اي الضيقة المتفوقة، قائم على الولاءات والانتماءات التقليدية مثل العائلة والدين والتبعية والخضوع الكلي للزعيم حيث تكون فعالية الافراد في الحكم والمشاركة ضعيفة، وينتشر هذا النمط في الدول النامية. النمط الثاني، اي "التابعة - الخاضعة" قائم على خضوع المحكوم للحاكم والنظام السياسي، حيث لا يرى الفرد نفسه مشاركا في الحياة السياسية بفعالية. النمط في الدول الشيوعية. النمط الثالث يتمثل بـ"المشاركة" القائمة على مشاركة الفرد في الحياة السياسية بفعالية حيث يرى نفسه يؤثر بخياراته ومشاركته على النظام السياسي، وينتشر هذا النمط في الدول المتقدمة.

■ ما تعريف الديمقراطية واهميتها في تطوير الثقافة السياسية لدى الانسان، والنظام السياسي عموما؟

□ الديمقراطية بمعناها اللغوي مشتقة من اصل اغريقي وهي تعني "demos" شعب، "kratos" سلطة، اي "سلطة الشعب". وتتسم بسمتين رئيسيتين: الاولى انسانية قائمة على اسس اخلاقية تجعل من كرامة الانسان اساسا من اسسها. والثانية وظيفية قائمة على النظام السياسي المعتمد المبني على الحريات العامة ومبادئ حقوق الانسان. يقول الرئيس سليم الحص في هذا الصدد "ان في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية، وحجتنا في هذا القول نستمدنا من تجليات الواقع في حقائق ثلاث:



رئيس دائرة امن عام الجنوب الثانية الرائد علي حلاوي.

ا - غياب المحاسبة السياسية عمليا.

ب - غياب التزام مبدأ تكافؤ الفرص.

ج - افتقار النظام المطبق الى صمام امان يمنع تفجر الازمات الوطنية".

في الاستنتاج، بقدر ما يتمتع الفرد في داخله بافكار الديمقراطية الحقيقية التي تضع كرامته الانسانية في الدرجة الاولى، يتعزز حضور الديمقراطية في المجتمع عموما، بما يعكس تطورا للنظام السياسي مع الوقت. فالمسألة قد تحصل بسرعة، او قد تتطلب احيالا عدة بحسب درجة الثقافة السياسية لدى الفرد او ضمن المجتمع بمختلف اطرافه عموما. ونأمل في ان يحصل ذلك التطور الثقافي - الحضاري في لبنان بوتيرة اسرع مما نراه اليوم، بما يعكس ايجابا على جميع المواطنين والمؤسسات، وعلى النظام السياسي برمته.

■ ما هي ابرز عناصر الخلل في النظام اللبناني عموما؟

□ كان لتكريس الطائفية في النظام اللبناني الاثر السلبي على مؤسسات الحكم وممارسة السلطة، فأدى الى نظام محاصصة طائفية وانشأ ازدواجية في الولاء للطائفة اولا، وبعده للوطن. اعتماد النظام الطائفي عطل مفهوم الوحدة الوطنية وخلق ولاءات متعددة اولها الولاء للطائفة والزعامات السياسية الطائفية. كما عطل او اعاق تطبيق مبدأ العدالة والمساواة، وارسى مفهوم

العليا، محورها الانسان، في سبيل توطيد اسس صحيحة لمجتمع تسوده الديمقراطية والعدالة والمصلحة الوطنية، لان الاصلاح لا يقوم بالنصوص فقط بل يبدأ بالنفوس. فالثقافة هي معطى عقلي وفكري ونفسي وتربوي يترجم سلوكيا ويكتسب بدءا من الفرد في الاسرة والمدرسة والجامعة والنوادي الثقافية والجمعيات الكشفية والحزبية، وصولا الى المؤسسات السياسية، بما في ذلك دور النخب الحاكمة في صوغ رأي عام مؤثر يساعد في بلورة حالة ثقافية سياسية تؤمن بالمبادئ الديمقراطية اسلوبا للعيش والحياة.

• اقرار قانون انتخاب اكثر عدالة مما تم اقراره حتى يومنا هذا، انطلاقا من ان الشعب سيد نفسه. قانون يعطي المواطن اماكن اختيار جميع النواب ضمن دائرته، لا الزامه بعدد من المرشحين الذين لا يريد انتخابهم وانما يجبر على ذلك كونهم موجودين ضمن لائحة يفضل هو مرشحا واحدا او اكثر فقط ضمنها، ما يجعله مجبرا على انتخاب المرشحين الاخرين الموجودين فيها تلقائيا بمجرد انتخاب الشخص او الاثنين الذين يفضلهما مثلا، وهذا يشكل انتقاصا من مفهوم الديمقراطية الحقيقية.

• تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الوطنية لا الطائفية، والحيادية المستقلة لا التابعة، وتحريره من هيمنة السلطة لتمكينه من ممارسة دوره كوسيط بين الدولة والقطاع الخاص ليؤمن المراقبة والمحاسبة والمشاركة في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بما يساهم في نشر مفاهيم الوطنية والهوية الجامعة والانتماء للدولة.

• تشريع قوانين جديدة وحديثة لتفعيل العمل الحزبي الوطني، مع الحفاظ على التعددية الحزبية، لارساء نهج جديد للحزب اللبنانية قائم على الانفتاح، وعابر للطوائف ومؤمن بوحدة الوطن، والمشاركة بين بنيه على موازين العدالة والمساواة لتمكين كل شرائح المجتمع من المشاركة في اللعبة السياسية وصنع القرار.

• توجيه المؤسسات الاعلامية لارشاد المجتمع نحو الثقافة الوطنية الجامعة ومفاهيم المواطنة والولاء للدولة، وترشيد الخطاب السياسي الجامع، ونبذ الطائفية والفئوية والعصبية، والمحاسبة على اثاره النعرات الطائفية والفتن المذهبية وغيرها.

تأليه الزعيم وعبادته دليلان على تخلف النظام السياسي

الزبائنية السياسية. ازمة الدولة اللبنانية هي الدولة في ذاتها ومؤسسات الحكم التي تحولت بفعل النظام الطائفي والمحاصصة الى اداة لخلق الازمات والصراعات الطائفية، ما ادى الى تردي الاوضاع الاقتصادية والفساد الاداري والاجتماعي. كذلك استجلب النظام الطائفي التدخل الاقليمي والدولي الذي يرتبط بشبكة علاقات عضوية مع هذه الطوائف ومصالحها.

■ ما ابرز التوصيات التي تضمنها البحث، والتي من شأنها تطوير الثقافة السياسية اللبنانية، ومن خلفها النظام السياسي؟

□ المطلوب ثقافة سياسية وطنية ديمقراطية فعلية تؤمن بالدولة المدنية كآثار مؤسسي جامع، ومتحررة من اغلال الطائفية الهدامة. للوصول اليها، قدمت عددا من الاقتراحات الاساسية التي نذكر منها على سبيل المثال:

• نشر ثقافة سياسية واعية فاعلة تؤمن بالمثل